

أكاديميون حذروا من فقد المرجعية الدولية إنا ما تم ذلك

# سحب قضايانا مع العراق من المظلة الأممية يفقدنا الحقوق بها

## زياري: بذلنا كل ممكن لتحديد مصير المفقودين ولا يمكن أن تكون الولاية الأممية علينا مفتوحة



المظاهرات العنصرية مزالت تفسد العلاقات العراقية



• موشير زيارى



• أحمد زكي



• عبد الرحمن السعيد



• أحمد زكي

# الكويت: لا إخراج الملفات العالقة مع العراق من عهدة مجلس الأمن

### علاقات العراق بدول الجوار ستأثر سلباً

### مجمع الصدر: من حق الكويت الخوف من عودة البعثيين للحياة السياسية

**كاتب أحمد زكريا:**

أكد رئيس مجمع الصدر في العراق محمد داود البعيرى أن الكويتيين محقون في تخوفهم من عودة البعثيين للحياة السياسية العراقية، مؤكداً أن الشخصيات البعثية لا ترغب في التنازل عن مقاديرها الفكرية والفكرية والفكرية، وأنهم لن يرضوا بما تضمنه برنامج الامم المتحدة رقم ١٥٤١ من شروط وقفهم.

وقال البعيرى في حديث خاص لـ «الوطن»، إن عودة البعثيين إلى الحياة السياسية العراقية ستؤثر سلباً في علاقة العراق بدول الجوار، خاصة إذا كان لهم وجود داخل العراق، لأنهم ما زالوا يصرون على أفكارهم المتطرفة تجاه الكويت.

**عوية:**

وقال البعيرى في حديث خاص لـ «الوطن»، إن عودة البعثيين إلى الحياة السياسية العراقية ستؤثر سلباً في علاقة العراق بدول الجوار، خاصة إذا كان لهم وجود داخل العراق، لأنهم ما زالوا يصرون على أفكارهم المتطرفة تجاه الكويت.

### الكويت: لا إخراج الملفات العالقة مع العراق من عهدة مجلس الأمن

**د. عبد الله سمير:** من حق الكويت رفض سحب القضايا العالقة من المظلة الأممية

وقد قوبلت مطالبات وزير الخارجية العراقي حوشيار زيارى بسحب القضايا العالقة بين الكويت والعراق، من مظلة الامم المتحدة الى المحافل الدولية المشاورة برخصه الأكاديمي الكويتي شديد على ان ترميم الحدود والحدود والمفقودين يجب ان تكون تحت إشراف اممي، ولما لم تكن مختصين في العلوم السياسية، ذلك حذر أكاديميون متخصصون من التأثير السلبى على حقوق الكويت في تلك القضايا، أما سمير من مظلة الامم المتحدة، فمن جانبه أكد استناد العلوم السياسية بجامعة الكويت وعضو الامم المتحدة وكان أثرها إعادة بعض المستندات العراقية الصوفية والرفعية التي تعود الى شهر «نيسان» من العام ١٩٦٥، ومن المتوقع تحقيق تقدم اشعالي في اكتشاف (مسيرو) باقي المفقودين لأن بعد ان أبلغ العراق الكويت، بإمكان تحديد مواقع دفنهم، ولكن ان تحوي ملفات مفقودين كويتيين.

والمسألة ان العراقي سيجادل استرجاع اى ملف مستطوع وأما في الكويت ما ان يوجد الكويت بحثاً في العراق لهذا الغرض، معاً لرحمة برغبة الجهات المختصة في الكويت لاستناب نشاطاتها في ازالة مبان عراقية من الراس كويتية وتشييد طريق موزع لثقتهم العمودى داخل الامم المتحدة العربية.

وذكر ان العراق يمثل كل جهد ممكن لانهاء هذه الملفات الانسانية وسواء من شهر حزيران في هذا الشأن غير انه في الوقت نفسه لا يمكن ان يتبل ان تكون ولاية الامم المتحدة مستمرة مفتوحة وأن يظل هذا الملف مغروباً على مجلس الامن وحان وقت نقل هذا الملف من المجلس الى التعاون الثنائي بين العراق والكويت.

وعسى قبالاً «رغب في اثناء تحويل الملفات الدولية وإيمان ان يكون التحويل القبول للسكرتير العام هو الأخير حول هذه المسألة».

ورأى زيارى ان اللجنة الثلاثية حول قضية مفقودى الكويت ومولدى لدى «مركز الأمل» للأهل المفقودين، فيما يتعلق بالمستندات الكويتية المتوفرة عند زيارى المحفوظات التي

### كتب أحمد زكريا وكوتا:

استناداً لما أسفدنا خلال اللقاء الثلاثي المنطوق مع الكويت بصورة ثنائية، ولك في عهد سامي العراق للخروج من تحت مظلة البعثيين كالتزامي من الميثاق.

والمسألة زيارى ان العراق قام بمراجعة ٤٨٤ قرارات مجلس الامن المتعلقة به بدءاً من القرار ٦٦١ حول خرو النظام العراقي واحتلاله الكويت في ايلول ١٩٩٥ وما بعدها من قرارات «بوجدنا ان العراق انصاح لكافة القرارات» بموجبها «لا تتولى من تحت مظلة البعثيين الخراج العراق التعاون الثنائي (مع كوتوبا) التعامل معها وإحلالها».

وكان مجلس الامن قد طلب في قراره ١٤٥٩ من السكرتير العام بإزالة بعد التفاوض مع العراق بصدى الصياح بجداء لكافة القرارات المتعلقة بالعراق.

وقال سوزن في الامم المتحدة لـ (كوتا) ان تقريراً بهذا الشأن سيسفر في يونيو المقبل.

**مصير ملف كوتوبا**

وفيما يتعلق بقضية مفقودى الكويت الانسانية الشائكة على زيارى ان السكرتير العام من المقرر ان يصدر تقريراً ردياً حول هذه القضية في ابريل المقبل يتضمن معلومات كاملة وقائمة بالقرارات التي جرى احرازها في الشهر الـ ١٢ الأخيرة ويتضمن الشروط التي يتعين استيفائها والمعدل الزمني اللازم لإكمال تحويل الملفات الى المجلس الاممي، حول مفقودى الكويت وإعادة ملكاتها الدبلوماسية الروسية.

والمسألة الكويت اسس جرمها على بقاء الملفات العالقة مع العراق والتعويض بجزء واحتلال النكاح العراقي قبله لثلاثة في عهد مجلس الامن.

وقال مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة السفير عبدالله بن عبد الرحمن زيارى وزير الخارجية العراقي حوشيار زيارى في رئاسة مجلس الامن الذي تتسلفه لهما بطلب فيها الخراج العراق من تحت مظلة البعثيين المصلي الاثني من ميثاق الامم المتحدة ويشير الى رغبة العراق في حل القضايا العالقة مع الكويت على امل ثنائي.

وتتعلق تلك الملفات بمفقودى الكويت ومستندات العراق وصيغة العلاقات الحدودية وتغويضات ضحايا قتلهم.

وقال السفير (كوتا) ان الكويت مستقرم بالذات من ان كافة القضايا العالقة مستقلة في عهد مجلس الامن، ومنها انه سيلتقي رئيس المجلس الثلاثي المقبل لتسوية رسالة التفويض موقف

**د. عبد الرضا أسيري: مرجعيتنا الأساسية الأمم المتحدة ولا يمكن وضع قضايانا خارج هذا النطاق**

التقريران يصدران ردياً حول هذه القضية في ابريل المقبل يتضمن معلومات كاملة وقائمة بالقرارات التي جرى احرازها في الشهر الـ ١٢ الأخيرة ويتضمن الشروط التي يتعين استيفائها والمعدل الزمني اللازم لإكمال تحويل الملفات الى المجلس الاممي، حول مفقودى الكويت وإعادة ملكاتها الدبلوماسية الروسية.

المعارضات الثابتة، مؤكداً ان العراق يود ان يخرج المفاوضات من آثار مستند الاطراف الى اطار ثنائي لتكوية موقفه القاري وهذا امر يحتاج من الكويت ان تضمن شروطاً وطرقاً معينة لاتمام هذا التفاوض.

وعلى المظلة لثمة سورا الى اعادة اثناء مراكز شخصية في السلطة التنفيذية أو التشريعية المتعلقة بالتأثير الكويتي بالمشاورات العراقية للاستشارة من تلك المراكز في مسألة صنع واتخاذ القرار.

من الكويت، وذكر سمير ان من حق الكويت ان تضمن مصالحها العليا وترفض ان تجعل هذه القضايا التي احياتنا لا يصح بسحب القضايا العالقة من طرف واحد دون موافقة الطرف الآخر.

وتابع سمير بقوله ان ما لنرى من مطروحات يقيد ان العراق ما زال لديه الكثير من التطلعات حول القضايا العالقة مع الكويت بما سيعقد

من الامم المتحدة مع الجانب العربي كون جميع الدول الغربية لهذا في منطقة الامم المتحدة وكما انها في حال أي نوع.

على سحب القضايا العالقة مع الكويت من الامم المتحدة لثمة ان ردة الفعل العلمية السياسية تدعو الى سحب القضايا من التزام الطرفين الكويتي والكويتي بما تعلقه القضايا العالقة تحدد مظلة الامم المتحدة الا في حالة وجود التنازل ثنائي كونه القضايا حوزها قرارات دولية ولا يجوز سحبها من الامم المتحدة الا بموافقة